الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/114

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة الخطة الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

130114 090114 13-60903X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بما يحقق صالح النساء والفتيات والإنجازات المحرزة في هذا الصدد

اختارت لجنة وضع المرأة للموضوع ذي الأولوية هذا العام عنوان ”التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بما يحقق صالح النساء والفتيات والإنجازات المُحرزة في هذا الصدد“. وتود منظمة الخطة الدولية التنويه إلى ما تحوزه من معارف وافرة بخصوص احتياجات النساء والفتيات، وتجارب برنامجية مكينة بشأن أفضل السُبل لتلبية هذه الاحتياجات؛ مرتكزة في ذلك على العمل الذي ظلت تضطلع به على مدى الخمس والسبعين سنة الماضية. وتظهر هذه التجربة البرنامجية المدعومة بالاستنتاجات التي تُستقى من سبعة تقارير سنوية أن الفتيات اللائي يقطّن المناطق الأفقر من العالم، تندرجن ضمن أشد الناس حرماناً على وجه الأرض. وتلك الفتيات أكثر رجحانا لأن تعشن في الفقر، وأكثر رجحاناً لأن تُحرمنّ من سُبل الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وأكثر رجحانا لأن تعانين سوء التغذية لا لسبب إلا لكونهن فتيات.

ويركز البيان التالي على المنجزات المحددة المتصلة بتنفيذ الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات المحددة التي صودفت في سبيل ذلك. وينظر البيان تحديداً في المكاسب المحرزة في تنفيذ الأهداف والمؤشرات المتصلة بالتعليم، ويقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تقديم إسهام شامل صوب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

وقد جرى في عام ٢٠٠٠ إرفاق الأهداف الإنمائية للألفية بغايات ومؤشرات كميّة تتعلق بجهود التصدي المنهجي لمسألة عدم المساواة بين الجنسين. فالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، استهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي وزيادة التسليم على الصعيد العالمي بأهمية المساواة الجنسانية من جانب الجهات المانحة والحكومات، وعَكَسَ الهدف أيضا الإقرار المتزايد بأن المساواة بين الجنسين تمثل هدفا إنمائيا مهما. كما أسهمت الأهداف الإنمائية للألفية في إحراز تقدم حقيقي في سُبل الحصول على التعليم. وعلى مدى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١١، حقق معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي نموا من ٨٣ في المائة إلى ٩٠ في المائة، وانخفض عدد الأطفال غير المشمولين بالنظام التعليمي بمعدل النصف تقريبا، من ١٠٢ مليون طفل في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٧ مليون طفل في عام ٢٠١١. وتسلم منظمة الخطة الدولية كذلك بالتقدم الحاصل أيضا على صعيد تحقيق التكافؤ بين الجنسين والذي يظهر في الانخفاض بمقام

النصف تقريبا في عدد البلدان التي تبدي تفاوتات خطيرة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي، من ٣٣ إلى ١٧ بلدا بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٠.

غير أن المنجزات المُحرزة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، لم تُحِل دون استمرار الفتيات المنتميات إلى الأسر المعيشية الفقيرة من مواجهة أشد الحواجز خطورة التي تعترض حصولهن على التعليم. وفي حين أسهمت الأهداف الإنمائية للألفية في توسيع فرصة الحصول على التعليم الابتدائي بشكل كبير، تتجه الإحصاءات العالمية إلى إخفاء التفاوتات في التقدم المحرز فيما بين المناطق والبلدان وفي داخلها، حيث يتجه الإبلاغ على الصعيد الوطني إلى طمس أوجه عدم المساواة التي لا تزال قائمة بل ومتنامية في بعض الأحيان. ومن أصل البلدان التي تتوافر بشأنها البيانات وعددها ١٣٨ بلدا، بقيت الفتيات في وضع الضعف في ٦٠ من إجمالي هذه البلدان. وتُظهر أحدث البيانات العالمية التي جُمّعت مؤخرا أن عدد الفتيات في سن المدرسة الابتدائية والمرحلة الثانوية الدنيا غير المشمولات بالنظام التعليمي بلغ في عام ٢٠١١ ما يربو على ٦٥ مليون فتاة، بالمقارنة بعدد يبلغ ٦١،٧ مليون فتى. ولا تزال الفتيات اللائي ينتمين إلى أسر معيشية فقيرة تواجهن أعلى الحواجز أمام سبيلهن إلى التعليم.

وتعتقد منظمة الخطة الدولية أن ما يصادف الفتيات يشمل حواجز اجتماعية ومترلية واقتصادية محددة تحبط محاولتهن الانتظام في الدراسة. وقد أخفق تركيز الهدف ٣ على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المرحلة التعليمية الابتدائية، في التصدي للحواجز المحددة التي تعترض سبيل الفتيات في الولوج إلى النظام التعليمي واستكمال التعليم. فالفتيات على الأرجح تتأثرن سلباً بتدني نوعية النظام التعليمي وبالمواقف التمييزية والتنميط الجنساني والعادات الجنسانية الضارة وبالمناهج الدراسية وأساليب التعلّم والتقييم التي تؤذيهن وتؤثر بالسلب في تحصيلهن الدراسي.

وعلاوة على ذلك، أخفق إطار الأهداف الإنمائية للألفية أيضا في الإقرار بالعنف الذي يُرتكب بحق النساء والفتيات واستهدافه بالمنع، بما في ذلك العنف الذي يُرتكب في المدرسة وفي محيطها. ومثل هذا العنف، بما فيه العنف القائم على أساس نوع الجنس، يمثل عادة عقبة أمام انتظام الفتيات في المدارس ويحول دون حصولهن على حقوقهن في تلقي التعليم في بيئة آمنة وداعمة. ويخفق الإطار أيضاً في التصدي لمسائل من قبيل زواج الطفلة والزواج المبكر والزواج القسري والحمل المبكر وبعض أشكال الممارسات الضارة التي تتسبب غالبا في آثار مدمّرة تنال من حق الفتيات في الصحة والتعليم والحماية، ولا تتوقف عن تقويض الجهود الرامية إلى التصدي للفقر وعدم المساواة الاجتماعية والتمييز الجنساني.

والشواهد على ذلك واضحة: فالفتيات اللائي يستفدن من تحصيل التعليم الثانوي جيد النوعية يكّن أفضل دربة ويملْنَ إلى اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن حيواتهن، وهو الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر في عملية التنمية في مجتمعاتهن وبلدانهن. ويتجهن أيضا على الأرجح إلى الزواج في سن متأخرة وإنجاب أطفال أقل عددا وأوفر صحة، ويكُّن هن أنفسهن أفضل صحة إلى حد كبير. ومن هنا، تؤدي الحواجز التي توضع بوجه حصول الفتيات على التعليم إلى إحباط مساعي التنمية في المجتمعات والبلدان أيضاً.

وفي سياق التحديات التي تواجه عملية التنفيذ، من الأهمية كذلك ملاحظة أن التوسع السريع منذ عام ٢٠٠٠ في إتاحة السبيل للحصول على التعليم الابتدائي، أدى أيضا إلى إرهاق الطاقات. ولم تجر مضاهاة الزيادة الملموسة في معدلات الالتحاق بالتعليم باستثمارات أفضل ذات أبعاد استراتيجية أكبر فيما يتعلق بنوعية هذا التعليم، مما تسبب في ''أزمة تعلّم'' نجم عنها وجود ما يربو على ٢٥٠ مليون طفل لا يستطيعون القراءة أو الحساب، بالرغم من قضائهم فترة أربع سنوات في المدرسة.

التناول السليم لقضايا النساء والفتيات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تؤمن منظمة الخطة الدولية بأنه لن يكون بمقدورنا تحقيق هدف القضاء على الفقر، ما لم تجر معالجة الأسباب الكامنة لعدم المساواة بين الجنسين وحماية حقوق جميع النساء والفتيات وتعزيزها والوفاء بها. وحتى وإن كانت بعض المكاسب صوب بلوغ المساواة الجنسانية قد تحققت منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، تبقى الفتيات والنساء يعانين بشكل غير متناسب من الفقر والظلم والعنف والتمييز. ويعزى ذلك جزئيا إلى إخفاق الإطار الراهن للأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير في التصدي للمحركات الأساسية والهيكلية التي تتسبب في عدم المساواة بين الجنسين، والتعرف على السُبل التي يعيق بها استمرار عدم المساواة بين الجنسين والتمييز الجنساني تحقيق التقدم على نطاق جميع الأهداف والغايات.

ولا بد أن تتأسس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصكوك الدولية القائمة المتصلة بالنهوض بحقوق الإنسان للنساء والفتيات بما فيها اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.ولا بد أيضا، إضافة إلى الصكوك الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان، أن تشكل الالتزامات الواردة في برنامج وخطة عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية حجر الأساس للجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إعمال حقوق النساء والفتيات في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

التوصيات

تحقيقا لغاية مواصلة النهوض بالمساواة بين الجنسين بعد انتهاء الفترة المحددة للأهداف الإنمائية للألفية، تدعو منظمة الخطة الدولية الدول الأعضاء أن تدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفا تحويلياً يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

وتُعرب منظمة الخطة الدولية عن تأييدها للمقترحات المتعلقة بصياغة هدف قائم بذاته في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ويتعين أن يكون الهدف شاملا وأن يتصدى بشكل منهجي للأسباب الملحة والأساسية والهيكلية لحدوث عدم المساواة بين الجنسين، وأن تتضمن أيضا:

- التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الممارسات المؤذية مثل زواج الطفلة وتشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث
- استهداف إحداث تحويل في علاقات القوى غير المتكافئة بين الجنسين، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الكامنة لعدم المساواة الجنسانية والتمييز الجنساني ضد النساء والفتيات
- التركيز على أشد النساء والفتيات استبعادا وتهميشا

ويتعين تدعيم هذا الهدف القائم بذاته عن طريق القيام حسب الاقتضاء بإدراج غاية واحدة على الأقل تتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار كل هدف من أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتعين أيضا أن تكون جميع الأهداف والغايات والمؤشرات حساسة للاعتبارات الجنسانية.

وتدعو المنظمة أيضا الدول الأعضاء إلى إدراج مسألة توفير التعليم جيد النوعية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع إيلاء تركيز لاعتبارات الإنصاف والمساواة والمشاركة. وتؤمن منظمة الخطة الدولية بضرورة اشتمال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على هدف تعليمي قائم بذاته يشجع على إتاحة سبيل أمام الجميع للحصول على التعليم الابتدائي جيد النوعية، واستكماله، وإتاحة التعليم الثانوي الأدنى على أقل تقدير أمام جميع الأطفال، مع بذل جهود متضافرة لتحسين سُبل حصول الجميع على التعليم الثانوي جيد النوعية. وترى المنظمة أن مثل هذا التعليم جيد النوعية لا بد أن يكون شاملا وداعما للتنمية الكاملة لقدرات الأطفال والشباب. ومن الأمور الحاسمة أيضا أن يعزز مثل هذا التعليم المساواة وعدم التمييز، بما في ذلك المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان.

وتدعو المنظمة أيضا الدول الأعضاء أيضا إلى إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وترى أن التصدي لعدم المساواة بين الجنسين وتعزيز حق النساء والفتيات في الصحة والتعليم يستدعي أيضا القيام باتخاذ تدابير تستهدف ضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ولا بد أن تشمل هذه التدابير توفير التعليم جيد النوعية الشامل والملائم لمراحل العمر في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية من أجل تمكين جميع الفتيان والفتيات من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أمور صحتهم، والتمكُّن من التمتع الكامل بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ولهذا السبب، لا بد أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفا غايته توفير الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع، على النحو الذي يوصي به فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.